دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

أ.د/ رابح خوني[1] أ/ سليمة هالم[2]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
جامعة بسكرة / الجزائر

الملخّص:
تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم، كما انها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير والتقليل من حجم الواردات وزيادة قدرات الابتكار و...الخ. ففي المتوسط تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من المؤسسات في بلدان العالم المتقدم والنامي.

وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء تستوع بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجتمعاتها واقتصادياتها. وبالتالي بدأت في مساندة هذه المؤسسات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين والتي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور والعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية جيدة. وذلك لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعانى في الأغلب من مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التى تواجهها المؤسسات الكبيرة الحجم.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية.

Résumé:

Représentant les petites et moyennes entreprises grande proportion d'entreprises industrielles dans de nombreux pays du monde, car il représente le conteneur de base de l'emploi et de contribuer efficacement à la réduction de l'exportation et le volume des importations et accroître la capacité d'innovation et de... etc. En moyenne, représentant les petites et moyennes entreprises, plus de 90% des institutions dans le monde développé et le monde en développement.

Les gouvernements des pays ont commencé à le monde développé et en développement accueillir aussi bien l'importance du rôle joué par les petites et moyennes entreprises dans leurs sociétés et leurs économies. Ainsi a commencé à l'appui de ces institutions à travers le développement d'un certain nombre de politiques, de lois et d'institutions qui aident le développement des petites et moyennes entreprises et le travail dans un environnement de bien-être social et économique. C'est parce que les PME souffrent souvent de problèmes de nature différente de ces problèmes rencontrés par les entreprises de grande envergure.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, le développement social, le développement économique.

[1] **أستاذ** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة – الجزائر –
[2] **أستاذة باحثة "طالبة دكتوراه"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة – الجزائر

مقدمة:

إن إدراك الحكومات والأفراد في الوقت الحالي بالأهمية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدى بالنهوض بهذا القطاع والعمل على تطويره وترقيته ومحاولة التقليل من مشاكله أو القضاء عليها.

فأي دور تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الموضوع إلى النقاط الأساسية التالية:

- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن أجل وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من الاعتماد على مجموعة من المعايير المختلفة كمية أو نوعية.

1 -معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك نوعين من المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في المعايير الكمية والمعايير النوعية:

أ - **المعايير الكمية:** والتي تعتمد على عدد العاملين ورأس المال وقيمة الأصول وصافي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج وقيمة المبيعات ومعدل استخدام الطاقة الإنتاجية، ولكن المعيار الأكثر اعتمادا على المستوى العالمي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيار العمالة ورأس المال وكمية أو قيمة الإنتاج ورقم الاعمال، وذلك لسهولة التعامل بها للحصول على المعلومات المتعلقة بهم، وثباتهم لفترة من الزمن[1].

- **معيار عدد العمال:**

ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقاومتها الاقتصادية والصناعية، ويمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

مؤسسات مصغرة وهي التي لا يزيد عدد العمال الذين تشغلهم عن 10 عمال، وتغطي هذه المؤسسات جميع مجالات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الصناعات الحرفية والتقليدية والمنزلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات التي توظف عدد من العمال يتراوح بين 10 و500 عامل.[2]

- **معيار كمية أو قيمة الإنتاج:**

تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار بأنها تلك المؤسسات التي تتصف بصغر وتوسط إنتاجها من حيث الكمية والقيمة وذلك لارتباطها بأسواق صغيرة بحيث تكون مستويات دخول المستهلكين فيها منخفضة، على عكس المؤسسات الكبيرة ذات الإنتاج الواسع التي تتجاوز الأسواق المحلية والإقليمية.[3]

- **معيار رقم الأعمال:** يرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أن أنه يواجه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة، وذلك لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي.[4]

- **معيار رأس المال:** [5]

حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر بها، والذي يختلف بدوره من دولة إلى أخرى، غير أن هذا المعيار تعترضه مشكلة تتمثل في تحديد المقصود برأس المال، هل هو رأس المال الثابت أم رأس المال المستثمر كليا من رأس المال الثابت ورأس المال العامل؟ ويميل البعض في هذا الى استخدام رأس المال الثابت، وذلك لأنه يمثل حجم الطاقة الإنتاجية.

ب - المعايير النوعية: وتتمثل في المعايير التالية:

- **معيار المسؤولية:** وتكون فيها المسؤولية مباشرة ونهائية للمالك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو صاحب القرار داخل المؤسسة، وله دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، ويؤدي في نفس الوقت العديد من الوظائف كالإشراف على الإنتاج، الإدارة، التمويل والتسويق.[6]
- **معيار الملكية:**

إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو أموال، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.[7]

- **معيار الاستقلالية:**

تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقلة إذا كانت الإدارة مستقلة ماليا بنسبة 50%، فالمالك هو من يتخذ القرارات في المؤسسة دون تدخل أطراف خارجية، كما يتحمل كافة المسؤوليات اتجاه الغير.[8]

- **المعيار القانوني:**

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس مال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والمهن الصناعية الإنتاجية والحرفية وصناعة منتجات الألبان...الخ.[9]

- **معيار الحصة السوقية:**

نظرا للعلاقة الموجودة بين المؤسسة والسوق كون هذا الأخير الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر أحد المؤشرات التي تساعد على تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة، فتعتبر صغيرة ومتوسطة الحجم، لكن مؤشر السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي ؛ وجود عدد قليل من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج كل منهم جزء بسيط من مجموع الإنتاج، وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.[10]

- **المعيار التنظيمي:**[11]

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:

- قلة مالكي رأس المال؛
- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- ضيق نطاق الإنتاج واعتمادها على سلعة أو خدمة محددة؛
- المحلية إلى حد كبير؛
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.

2 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من التعريفات على المستوى الدولي والتي ركز فيها البعض على الجانب الوصفي(المعايير النوعية)، بينما اعتمد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، وبذلك يكون التعريف أكثر دقة كلما اشتمل على مجموعة كبيرة من هذه المعايير(المعايير النوعية والكمية).

ويمكن القول أن لكل دولة أو منظمة دولية لها تعريف خاص بها، فقد تعتمد بعض الدول على نوع النشاط الاقتصادي لها في وضع التعريف والبعض الآخر على درجة أو مستوى نموها كما تعتمد دول أخرى على تعريفات إدارية وأخرى قانونية وغيرها.

وهذه مجموعة من التعريفات على المستوى العالمي:

- ✓ **تعريف الاتحاد الأوروبي:**[12]

يعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير: عدد العمال ورقم الأعمال واستقلالية المؤسسة، حيث أعطى الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريف لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تعزيزه في 6 ماي 2003، وهي تلك المؤسسات التي:

- تشغل أقل من 250 عامل؛
- رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- تراعي مبدأ الاستقلالية حيث تظم كل المؤسسات التي لا يتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %.

- ✓ **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** عرفت المؤسسة الصغيرة حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953على أنها ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبيرة، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.[13]
- ✓ **تعريف المشرع فرنسي:** تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الاحتياطات أقل من 5 مليون فرنك فرنسي.[14]
- ✓ **اليابان:**تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما الوحدات التي يعمل بها 20عامل فأقل فتعرف على أنها المؤسسات الصغيرة جدا.[15]
- ✓ **تعريف اتحاد جنوب شرق آسيا:**[16]

في دراسة حديثة قام بها كل من Bruch و Hiemen، قدما التصنيف المعترف به بصفة عامة ضمن اتحاد جنوب شرق آسيا:

- من 01 إلى 10 عمال، مؤسسات عائلية وحرفية؛
- من 10 إلى 49 عامل، مؤسسات صغيرة؛
- من 49 إلى 99 عامل، مؤسسات متوسطة؛
- أكثر من100 عامل، مؤسسات كبيرة.

- ✓ **تعريف الجزائر**: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[17]

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز حجم أعمالها ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

والجدول الموالي يلخص المعايير الكمية المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا المؤسسات المصغرة:

جدول رقم: (01)

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

المؤسسة / المعيار	عدد العمال المستخدم	حجم الأعمال السنوي بالدينار	مجموع الحصيلة السنوية
المصغرة	1-9 عامل	20 مليون	10 مليون
الصغيرة	10-49 عامل	200 مليون	100 مليون
المتوسطة	50 - 250 عامل	250 مليون - 2 مليار	100 - 500 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/1 المؤرخ في27 رمضان 1422 الموافق 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة، العدد 77، ص، 5.

3 ـ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- **سهولة التأسيس:** حيث تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.[18]
- **الاستقلالية في الإدارة**: تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير، وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[19]
- **اختلاف أنماط الملكية**: يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة والتي يتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارة متميزة.[20]
- **مركز للتدريب الذاتي:** إن الطابع الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطةيجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك من جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة أمامهم.[21]
- **التجديد:** يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.[22]
- **حرية اختيار النشاط وبساطة التنظيم:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمركزية عالية في اتخاذ القرارات مع نظام معلومات تقليدي وبسيط وغياب التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على الخبرة والتقدير الشخصي في تسيير أمورها يوم بيوم، وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برسمية منخفضة وكثيرا ما لا يقبل ملاكها تقاسم سلطتها.[23]
- تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه، وذلك نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، والاعتماد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي.[24]

4 ـ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، فهي تعمل على تطوير وتنمية العديد من المجالات في المجتمعات سواء كانت نامية أم متطورة.

وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

- **توفير مناصب عمل وإدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل كثيرة للعاطلين عن العمل في الوقت الذي تعاني فيه معظم دول العالم من مشكلة البطالة، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير لليد العاملة وتركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، وهناك الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة ، كما تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعادة إدماج العمال المسرحين من مناصب عملهم وذلك نتيجة الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة لها، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.[25]

- **التوزيع العادل للدخول وخدمة المجتمع**

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوزيع العادل للدخول من خلال تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة للأفراد نظرا لوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون ذات أحجام متقاربة والتي تعمل على توفير عدد كبير من مناصب العمل للكثير من الأفراد.[26]

كما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير خدمة كبيرة للمجتمع وذلك من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته ورفاهيته.[27]

- **المساهمة في التنمية المحلية**

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق التنمية في المناطق المحلية من خلال عدة طرق:[28]

-التوسع في منتجاتها من خلال إنتاج أو بيع منتجات مكملة؛

-إنشاء عدة وحدات للإنتاج أو للبيع عن طريق تعددها في المناطق الجغرافية؛

-الانتقال من مؤسسة حرفية تقليدية إلى مؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعمل في الإنتاج والبيع؛

-إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع ويكون المسير هو صاحب القرار.

ويمكن للتنمية المحلية أن تأخذ عدة أشكال نذكر منها:

-تنمية المناطق المحلية بالاعتماد على إنشاء مجموعة من الصغيرة والمتوسطة؛

-تنمية المناطق المحلية بالاعتماد على إنشاء مؤسسات الكبيرة بها، وهذه بدورها تساهم أو تقوم بفتح فروع تابعة (مؤسسات الصغيرة والمتوسطة) لها أو عن طريق المقاولة من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

كما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين الريف والمدن من خلال إنشاء وإقامة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق الريفية، وبالتالي مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.[29]

وتعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، بالإضافة إلى أنها تقوم على مؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكل البطالة.

أما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية فتظهر من خلال النقاط التالية:

- **تنويع الإنتاج وتقديم السلع والخدمات الخاصة**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تنويع وتوزيع الإنتاج على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مرونته وقدرته على التكيف والتغير مع ظروف السوق، حيث أن تفكك المؤسسات الكبيرة من شأنه أن يساهم في إنشاء العديد من الوحدات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) التي تقوم بإنتاج تشكيلة واسعة من السلع والخدمات تلبية للطلبات الجارية للأفراد خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، كما أن هناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبيرة لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير، بخلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع تلبية جميع احتياجات المستهلك وبأحجام مختلفة.[30]

- **ترقية ودعم الصادرات وتقليص الواردات**

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الزيادة في إنتاج السلع والخدمات وذلك بغية زيادة حجم صادراتها، أو إنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فأغلب البلدان النامية يتميز ميزانها التجاري بالعجز المستمر ولعدة سنوات، وبالتالي لابد لهذه الدول من إنتاج السلع حتى تصبح قادرة على المنافسة مع الدول الأخرى، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة هذا العجز، فالمؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال لها القدرة على تلبية احتياجات السوق من المنتجات التقليدية التي تكون أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالتي يعمل بها أكثر من 10 عمال فهي تساهم في زيادة حجم الصادرات عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية بشكل مباشر أو عن طريق إمداد المؤسسات

الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة أو نصف المصنعة والتي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية.[31]

- **المقاولة من الباطن:**

هي عبارة عن نوع من التعاون والترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة، ومؤسسات مقاولة تتميز بحجمها الصغير والمتوسط والذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وبالتالي فهي تعتبر وسيلة دعم لهذه الأخيرة، وهناك شكلين من التعاون في هذا المجال وهما:

-**التعاون المباشر**: يكون من خلال العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمي الصناعة.

-**التعاون غير المباشر**: بخلاف الشكل الآخر يعمل هذا النوع من التكامل على دعم نظام تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وذا ما يتيح الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، دون تدخل من قبل المؤسسات الكبيرة.

- **الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار**

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج. وبذلك تعد هذه المؤسسات قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة من صغار المدخرين الذين هم على استعداد لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى كون طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال يكون محدود، ومن ثم فمدخرات الأفراد القليلة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من تركها عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وبالتالي فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المؤسسات يساعدها أكثر في جذب صغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[32]

- **القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستطاعتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو انكماش، فعند زيادة الطلب على السلع فإنها تعمل على زيادة حجم إنتاجها، والعكس في حالة الركود الاقتصادي، وهذا ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.[33]
- **ترقية روح المبادرة:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية روح المبادرة والإبداع لدى العديد من الأفراد، وهذا ما تؤكده كل الدراسات والبحوث الاقتصادية المهتمة بالتنمية الصناعية، فهذه المؤسسات تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين ، الذين يشكلون العنصر الأساسي للمجتمع الديمقراطي، الذي يحرك الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصنعة، وبفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت مختلف الاقتصاديات بروز عدد كبير من المبدعين.[34]
- **دعم الناتج المحلي:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية بصفة أولية، الأمر الذي يؤدي بها إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تعمل على إنتاج بدائل للواردات من السلع لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة.[35]
- **المنافسة**: تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها وكذلك مع المؤسسات الكبيرة الحجم في العديد من المجالات، فالمنافسة تعتبر العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات، ففي الوقت الحالي تعد المنافسة سببا رئيسيا في إحداث الكثير من التغييرات من خلال الإبداع والتطوير، وهذه المنافسة لها عدة أشكال تتمثل في المنافسة في مجال الأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين المنتج.[36]

الخاتمة:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مرّ بها العالم، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها فالمؤسسات والصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعّال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاض مستمر في اليد العاملة لذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة وكذلك مساهمتها الفعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية فهي تشكل ثلاث أرباع "4/3" الحجم الاقتصادي والتجاري العالمي.

ولكن ورغم هذا التفاؤل إلا أن هناك جملة من العوائق والتحديات التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن لم تتخذ الدولة تدابير وحلول لها في الوقت العاجل سوف تؤثر على سرعة وتطور هذه المؤسسات مما يجعلها تتأخر عن ركب التطور المتسارع الذي يشهده العالم اليوم.

الإحالات والمراجع:

1. فايز جمعة محمد النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص، 62.
2. احمد بن قطاف، **أهمية حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص، 52.
3. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص، 27.
4. السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، **الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،17 -18 أفريل2006، ص، 320.
5. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص، 155.
6. رؤوف عثمانية، **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 200-2001، ص، 36.
7. رؤوف عثمانية، **مرجع سابق**، ص، 36.
8. عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص، 16.
9. السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **مرجع سابق**، ص ص، 320، 321.
10. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر،2006، ص ص، 88- 114.
11. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص، 34.

12. سهيلة حناشي، **اثر استخدام الإعلام والاتصال على زيادة فعالية الموارد البشرية بالمؤسسات ص و م** ، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2008-2009، ص، ص 22، 23.
13. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص، 398.
14. **المرجع نفسه**.
15. نعيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،17-18 أفريل 2006، ص، 117.
16. الأمين حلموس، **دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011، ص، 94.
17. الجريدة الرسمية، **القانون رقم 18/1 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12**، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ص، 5.
18. بوخاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر ، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003، ص، 4.
19. ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير المنشورة)،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص، 55.
20. هيا جميل بشارات، **مرجع سابق**، ص، 34.
21. بوخاوة إسماعيل، عطوي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص، 4.
22. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص، 13.
23. سهيلة حناشي، **مرجع سابق**، ص، 30.
24. جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص، 14.
25. ميلود برني، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص، 10.
26. رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002-2003، ص، 36.
27. **المرجع نفسه**، ص،37.
28. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2005، ص، 33.
29. ليلى لولاشي، **مرجع سابق**، ص، 57.
30. ميلود برني، **مرجع سابق**، ص، 12.
31. ناصر سليمان، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، **الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل** ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص، 8.

32. عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات ص وم في تحقيق التنمية الاقتصادية، **الملتقى العلمي الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** ، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص، 10.
33. جمال بلخباط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات ص وم في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، **الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص وم في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر ،17-18 أفريل 2006، ص، 635.
34. رؤوف عثمانية، **مرجع سابق**، ص، 46.
35. نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص، ص، 94، 95.
36. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004، ص، 25.